



إحصاءات دين القطاع العام: الواقع والتحديات في تونس

لطفي داسي - المدير العام المساعد المكلف بميزان المدفوعات و الدين الخارجي
الإدارة العامة للإحصائيات - البنك المركزي التونسي

إحصاءات دين القطاع العام: الواقع والتحديات في تونس

المحاور

I. تغطية الأدوات

II. تغطية القطاعات

III. تقييم الدين

IV. توحيد الدين

V. نشر بيانات الدين

تغطية الادوات

تغطية الادوات : ما هي الديون التي يتم إعداد إحصاءاتها / الإبلاغ بها ؟

- في تونس، يؤثر عدم تغطية إحصاءات الدين جميع مكونات القطاع العام، بما يتماشى مع المعايير الدولية ، على تغطية الادوات.
- تقتصر إحصاءات الدين العام الدورية تقريبًا على إحصاءات الحكومة بالإضافة إلى الدين الخارجي للبنك المركزي والمؤسسات المملوكة من الدولة. تتم إضافة القطاع الفرعي لصناديق الضمان الاجتماعي بمناسبة الأعمال العرضية فقط .
- قد يتم أو لا يتم إدراج أدوات الدين في التقارير الإحصائية، خاصة تلك المتعلقة بالديون الخارجية، اعتمادًا على ما إذا كانت مبنية على مفاهيم "تقليدية" أو "موسعة" (التي تتبع المعايير الدولية الجديدة). وبالتالي، لا يتم اعتبار أدوات مثل حقوق السحب الخاصة أو العملة والودائع في التقارير "التقليدية".
- باعتبار الاستثناء، يتم احتساب جميع أدوات الدين العام. تتعلق هذه الاستثناءات بأدوات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.
- بالنسبة للديون الخارجية، يتم تفصيل هذه الأدوات في صفحة البيانات الموجزة الوطنية المنشورة تحت المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS).

تغطية الادوات (يتبع)

تغطية الادوات : ما هي الديون التي يتم إعداد إحصاءاتها / الإبلاغ بها ؟

■ يغطي إجمالي الدين المحلي بيانات الأسواق :

❖ من النظام المالي (البنك المركزي، البنوك)،

❖ من أسواق رأس المال (فاعليين اقتصاديين آخرين غير ماليين) ،

■ أدوات الدين العام المحلي :

❖ سندات الخزينة (قيمة إصدار السوق)،

❖ الأوراق المالية الصادرة في سوق رأس المال المحلي (السوق الأولية)

❖ اكتتابات غير المقيمين في سندات الخزينة،

❖ قروض بنكية بالعملات الأجنبية

■ البنك المركزي التونسي لا يصدر سندات البنك المركزي في سوق المال،

■ لا توجد قروض لدى المؤسسات المملوكة من الدولة.

تغطية القطاعات

تغطية القطاعات : لمن تعود الديون التي يتم إعداد إحصاءاتها / الإبلاغ بها ؟

- تم تقسيم الدين العام، أو الجزء المحتسب من الدين العام ، حسب القطاع على النحو التالي :
- **الحكومة العامة :** تضم خصوم الدولة التونسية، مع العلم أنها تنتمى مع خصوم الحكومة المركزية. إنها تتعلق بالديون الداخلية والخارجية للدولة.
- وتستكمل هذه البيانات المتعلقة بالدين الحكومي ببيانات الدين المضمون من الدولة والذي يخص في الغالب المؤسسات العامة.
- كذلك، يضاف القطاع الفرعي للضمان الاجتماعي بمناسبة الأعمال العرضية فقط، وليس له دين خارجي.
- **السلطات النقدية :** تضم خصوم البنك المركزي. لا تغطي هذه الالتزامات سوى الدين الخارجي للمؤسسة الإصدار نظراً لعدم وجود دين محلي لها.
- **القطاع المالي :** تضم خصوم القطاع البنكي والمؤسسات المالية الأخرى غير البنكية.
- **القطاعات الأخرى :** تضم خصوم الفاعلين الاقتصاديين الآخرين.

بالنسبة إلى هذين القطاعين الأخيرين، توجد بيانات للدين المحلي ولكن لا يتم نشرها في إطار إحصائي رسمي خاص بالدين. فقط البيانات المتعلقة بالديون الخارجية يتم نشرها بشكل دوري ومميز.

تقييم الدين

تقييم الدين : كيف يتم تقييم الدين ؟

بشكل عام، يتبع احتساب قائم الدين المبادئ التالية :

❖ **وحدة الحساب :** يتم تقديم البيانات بملايين الدنانير التونسية. إذا كانت الخصوم بعملات أجنبية (دين خارجي أو محلي)، يتم تحويلها بأسعار صرف يوم العمل الأخير من الفترة المرجعية.

❖ **التقييم :** ما لم يُنص على خلاف ذلك (القيمة السوقية أو غيرها)، يتم تقييم الأصول بقيمتها الاسمية. و لكن، يتم تقييم الأدوات القابلة للتداول ، مبدئياً، بسعر السوق.

الدين الخارجي :

بالنسبة لديون الحكومة أو السلطات النقدية، فإن اختيار طريقة التقييم المناسبة يسهل بسهولة تحديد الأداة (على سبيل المثال، القيمة السوقية للسند القابل للتداول في السوق الدولية). من ناحية أخرى، فبالنسبة للقطاعات الأخرى والأدوات الأخرى، فإن المهمة ليست سهلة مما لا يترك خياراً إلا اللجوء إلى اعتماد القيمة الاسمية.

الدين المحلي :

في بعض الأحيان، يؤدي الافتقار إلى الديناميكية في السوق إلى أن تكون قيمة الإصدار مساوية لقيمة السوق.

توحيد الدين

توحيد الدين : هل الدين موحد ؟

- رغم أنه حاليا لا توجد إحصاءات موحدة للدين في القطاع العام، طبقا لتوصيات المعايير الدولية الجديدة، إلا أنه يتم اتخاذ تدابير لتجنب ازدواجية احتساب الدين أو الغفلة عن احتسابه.
 - يساعد التقسيم القطاعي في تجنب هذا النوع من الأخطاء، حتى في حالة وجود اختلافات منهجية بين الإدارات المعنية و التي تفرضها قيود قانونية أو قيود أخرى.
 - على سبيل المثال، يتم احتساب الدين الخارجي المحال للمؤسسات كدين حكومي وليس كدين مؤسسة عامة. أيضا، لا يتم تضمين دين القطاع الفرعي للضمان الاجتماعي في الدين الحكومي ، الخ.
 - من ناحية أخرى، تُظهر تجربة تجميع المديونية الكلية (للاقتصاد بأكمله) من قبل البنك المركزي إلغاء خصوم القطاع المالي لتجنب ازدواجية الاحتساب.
- يأخذ المشروع الحالي لإعادة صياغة إحصاءات المالية العامة هذه الجوانب بعين الاعتبار و المخاطر تبقى ضئيلة مقارنة بالتجارب السابقة.

نشر بيانات الدين

نشر بيانات الدين : ما هي التقارير (الرئيسية) لبيانات الدين ؟

- يتم إعداد الإحصاءات المتعلقة بالدين العام و نشرها على النحو التالي :
- وزارة المالية : تعد البيانات المتعلقة بدين الحكومة (الداخلي والخارجي). يتم نشر هذه البيانات في وثيقة بعنوان "كتاب الدين العام" يتم إعدادها سنوياً وتعرض أيضاً حالة الدين المضمون من قبل الدولة. كما تنشر الوزارة «نشرية الدين العام الشهري» المتاح على موقعها الإلكتروني.

<http://www.finances.gov.tn/index.php?lang=fr>

- البنك المركزي : يعد وينشر إحصاءات إجمالي الدين الخارجي بما في ذلك ديون المؤسسات العامة. كما أنه يجمع البيانات عن المديونية المحلية الكلية، ولكن دون تمييز المؤسسات العامة. هذه البيانات متاحة على موقع البنك.

<https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/index.jsp>

- أيضاً، تتوفر بيانات الديون على موقع البنك الإلكتروني في صفحة البيانات الموجزة الوطنية المنشورة تحت المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS).

<https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/pnrd.jsp?la=AN>

شكرًا